



المؤتمر العالمي السابع للنقل الجوي

مونتريال، كندا، من ١٦ - ٢٠٢٦/١١/٢٠

البند رقم ٤: :التكنولوجيات الناشئة ونماذج الأعمال الجديدة والمسائل الأخرى ذات الصلة بذلك
٤-١: الأطر التنظيمية الاقتصادية للتكنولوجيات الناشئة

نحو إطار عالمي موحد بقيادة الإيكاو لربط اتفاقيات النقل الجوي بأنظمة تصاريح التشغيل باستخدام الذكاء الاصطناعي

(ورقة عمل مقدمة من سلطنة عمان باسم المنظمة العربية للطيران المدني (ACAO)^٢)

الموجز التنفيذي

تقدم هذه الورقة مقترحاً لاعتماد نهج دولي موحد تقوده منظمة الطيران المدني الدولي لتطوير نظام رقمي عالمي متكامل، يربط بين اتفاقيات النقل الجوي (Air Services Agreements - ASAs) وأنظمة إصدار تصاريح التشغيل. ويستند هذا النظام إلى توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي (AI) كأداة تمكينية لتعزيز الكفاءة التشغيلية بما يسهم في تسريع تفعيل حقوق النقل وتحسين كفاءة الوصول إلى الأسواق الدولية، وتقليل الإجراءات الزمنية والتشغيلية. وترى عُمان أن قيام الإيكاو بتطوير هذا النظام وتعميمه على الدول الأعضاء سيسهم بشكل مباشر في تحقيق أهدافها الاستراتيجية طويلة الأجل حتى عام ٢٠٥٠، من خلال توحيد الممارسات، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، وتقليل الأعباء التنظيمية وتحسين الربط الجوي العالمي.

الإجراء المطلوب:

المؤتمر العالمي السابع للنقل الجوي مدعو إلى:

- أ) دعم قيام منظمة الطيران المدني الدولي بتطوير وإطلاق نظام دولي موحد لربط اتفاقيات النقل الجوي بأنظمة تصاريح التشغيل.
- ب) اعتماد إطار دولي إرشادي ومعايير فنية موحدة لضمان التكامل بين الدول.
- ج) تشجيع الدول الأعضاء على الانضمام للنظام وتبني مكوناته بشكل تدريجي.
- د) دعم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي كأداة لرفع الكفاءة التشغيلية.
- هـ) انشاء فريق عمل دولي تحت مظلة الإيكاو لتطوير النظام والإشراف على تنفيذه، مع تقديم الدعم الفني وبناء القدرات للدول النامية.

^١. قدمت سلطنة عمان النسخة باللغة العربية.

^٢ الجزائر والبحرين وجزر القمر وجيبوتي ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب وسلطنة عمان وقطر والمملكة العربية السعودية والصومال والسودان والجمهورية العربية السورية وتونس والإمارات العربية المتحدة واليمن.

الأهداف الاستراتيجية:	ترتبط ورقة العمل هذه بالأهداف الاستراتيجية " التنمية الاقتصادية للنقل الجوي تضمن تحقيق الازدهار الاقتصادي والرفاه المجتمعي للجميع"
الآثار المالية:	لا توجد آثار مالية مباشرة.
المراجع:	اتفاقية الطيران المدني الدولي (اتفاقية شيكاغو)، ١٩٤٤. الوثيقة Doc 9626 — دليل تنظيم النقل الجوي الدولي، الطبعة الأخيرة. الخطة الاستراتيجية طويلة الأجل للإيكاو حتى عام ٢٠٥٠ مبادرات التحول الرقمي والابتكار في الطيران المدني. تقارير التحول الرقمي وتسهيل إجراءات النقل الجوي. مبادئ الذكاء الاصطناعي الموثوق والحوكمة الرقمية.

١ - المقدمة

١-١ تُعدّ اتفاقيات النقل الجوي الإطار القانوني المنظم لحقوق التشغيل بين الدول، بينما تمثل تصاريح التشغيل الأداة التنفيذية لتفعيل تلك الحقوق.

٢-١ وعلى الرغم من هذا الارتباط الوثيق، لا تزال هناك فجوة تشغيلية على المستوى الدولي نتيجة غياب إطار رقمي موحد يربط بين الجانبين، إضافة إلى الاعتماد على الإجراءات التقليدية، وتكرار عمليات التحقق، الأمر الذي ينعكس سلباً في تأخر إصدار الموافقات التشغيلية وتأثيره على كفاءة عمل شركات الطيران.

٢ - المناقشة

١-٢ تشير سلطنة عُمان إلى أن القيمة الحقيقية لاتفاقيات النقل الجوي لا تتحقق إلا من خلال كفاءة وسرعة تفعيلها عبر أنظمة تصاريح تشغيل فعالة. إلا أن الواقع الحالي يُظهر تفاوتاً بين الدول في آليات التنفيذ، وغياب التكامل بين الأنظمة، مما يؤدي إلى تأخير إصدار التصاريح التشغيلية وتقييد الاستفادة من الحقوق الممنوحة.

٢-٢ وعليه، فإن تطوير نظام دولي بإشراف منظمة الطيران المدني الدولي من شأنه معالجة هذه التحديات من خلال توحيد المعايير، وتقليل الازدواجية، وتعزيز الشفافية.

٣ - آلية العمل المقترحة

١-٣ يشمل النظام الدولي المقترح ما يلي:

أ) منصة مركزية تديرها المنظمة تحتوي على بيانات الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الاطراف، تتضمن أبرز البنود الأساسية مثل حقوق النقل، والسعة، والترددات، إضافة إلى الشروط التشغيلية.

ب) نظام رقمي متطور لإصدار التصاريح مدعوم بالذكاء الاصطناعي كعامل مساعد، حيث يقوم بتحليل طلبات التصاريح المقدمة من شركات الطيران ومطابقتها تلقائياً مع أحكام وبنود الاتفاقيات، بما يساهم في تسريع إصدار موافقات التشغيل وتقليص عدد من مراحل الإجراءات التقليدية.

(ج) يتضمن النظام آلية متكاملة لتصنيف ومعالجة الطلبات، حيث يتم التعامل مع الطلبات الواقعة ضمن نطاق الاتفاقيات بشكل سريع ومباشر، بينما تُحال الطلبات الخارجة عن إطار الاتفاقيات إلى الجهات المختصة في الدول لمراجعتها واتخاذ القرار المناسب بشأنها.

(د) الاستفادة من نظام مدعوم بالذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات التشغيلية، بما يتيح إعداد التقارير الدورية عند الطلب، إلى جانب دعم التنبؤ بالأنماط والاتجاهات التشغيلية.

٤- الاعتبارات التنظيمية

١-٤ تؤكد سلطنة عُمان أن توظيف النظام المدعوم بالذكاء الاصطناعي تحت مظلة منظمة الطيران المدني الدولي لا يمس بحق الدول في الرقابة واتخاذ القرار، بل يهدف إلى تعزيز كفاءة التنفيذ. ويُفترض استخدامه كأداة مساندة للعمل، لا بديلاً عن القرار البشري، مع ضمان الإشراف المباشر وتطبيق أعلى معايير الأمن السيبراني وحماية البيانات.

٥- الخلاصة

١-٥ ترى سلطنة عُمان أن التحديات الحالية المرتبطة بتفاوت آليات إصدار تصاريح التشغيل، وغياب التكامل الرقمي بين اتفاقيات النقل الجوي والأنظمة التشغيلية، تستدعي تبني إطار دولي موحد تحت مظلة منظمة الطيران المدني الدولي. كما أن توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في هذا المجال يمثل فرصة استراتيجية لتعزيز الكفاءة التشغيلية، وتسريع معالجة الطلبات، وتحسين مستوى الشفافية والموثوقية، مع المحافظة الكاملة على سيادة الدول وحقوقها في اتخاذ القرار النهائي. وتؤكد سلطنة عُمان أن إنشاء منصة دولية موحدة من شأنه أن يسهم في:

- تسريع تفعيل حقوق النقل الجوي بين الدول.
- تقليل الإجراءات التشغيلية والإدارية المتكررة.
- تعزيز الربط الجوي الدولي وتحسين الوصول إلى الأسواق.
- دعم التحول الرقمي في قطاع الطيران المدني.
- الإسهام في تحقيق أهداف الإيكاو الاستراتيجية طويلة الأجل حتى عام ٢٠٥٠.

٦- التوصيات

١-٦ توصي سلطنة عُمان المؤتمر بما يلي:

(أ) دعم قيام منظمة الطيران المدني الدولي بتطوير منصة رقمية عالمية موحدة لربط اتفاقيات النقل الجوي بأنظمة تصاريح التشغيل.

(ب) تكليف الإيكاو بإعداد إطار تنظيمي وفني استرشادي يحدد آليات تبادل البيانات، ومتطلبات التكامل التقني، ومعايير الأمن السيبراني وحماية البيانات.

(ج) إنشاء فريق عمل دولي تحت مظلة الإيكاو يضم الدول الأعضاء والمنظمات الدولية المعنية، لتطوير النظام والإشراف على مراحل تنفيذه.

- د) تشجيع الدول الأعضاء على رقمنة اتفاقيات النقل الجوي وتوحيد البيانات التشغيلية لتسهيل التكامل مع النظام المقترح.
- هـ) دعم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي كأداة مساندة لتحسين الكفاءة التشغيلية وتحليل البيانات، مع التأكيد على بقاء القرار النهائي تحت إشراف الجهات المختصة في الدول.
- و) توفير برامج لبناء القدرات والدعم الفني للدول النامية لضمان التطبيق التدريجي والمتوازن للنظام على المستوى العالمي.
- ز) دعوة الإيكاو إلى دراسة إمكانية تنفيذ مشروع تجريبي (Pilot Project) بالتعاون مع مجموعة من الدول الأعضاء لتقييم كفاءة النظام قبل تعميمه دولياً.

— انتهى —